د/مصطفى أحمد صقر
كلية الآداب. الخمس / جامعة المرقب

مقدمة

شكلت التجارة بشكل عام، وتجارة القوافل بشكل خاص، واحداً من أهم الأنشطة الاقتصادية التي مارسها سكان ولاية طرابلس الغرب عبر العصور التاريخية المختلفة، وقد تزايدت أهمية هذا النشاط بشكل خاص خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بالتزامن مع التطورات الهامة التي شهدتها المنطقة، والمتمثلة في التوجه الاستعماري المتزايد نحو أفريقيا، وتطورات التجارة الدولية، وتزايد أهمية البحر المتوسط كممر مائي دولي، واعتبار منطقة شمال أفريقيا ومنها ولاية طرابلس الغرب ذات أهمية إستراتيجية كبيرة لكونها المدخل الأقرب لأوروبا للنفاذ إلى الدواخل الأفريقية آنذاك.

أهمية هذا النشاط الاقتصادي (تجارة القوافل) لا تكمن في كونه أحد أهم سبل العيش والحياة للسكان، وأحد أهم مصادر الدخل للولاية فحسب، بل كان أيضاً عاملاً مهماً من عوامل الاستقرار السكاني والترابط الاجتماعي بين سكان الولاية على الصعيد الداخلي، وأحد أهم عوامل التواصل مع المجتمعات المجاورة، وأحد دعائم علاقات الولاية الخارجية إقليمياً ودولياً، فقد كان هذا النشاط على المستوى المحلي عامل استقرار لسكان المدن والقرى والمناطق التي تمر عبرها

القوافل التجارية من خلال مشاركتهم في هذا النشاط، سواء بشكل مباشر كمنتجين للسلع والمواد المتاجر بها، أو بشكل غير مباشر كمقدمي خدمات وتسهيلات، ومؤجري وسائل نقل، وإدلاء، فضلاً عما يفرضه بعضهم من أتاوات، وأداءات مرور على القوافل التجارية المارة بأراضيهم.[1]

لقد جعلت حركة القوافل التجارية من المدن والقرى والبوادي التي تمر بها، أسواقاً في حالة رواج دائم، وأسهمت في انتعاشها اقتصادياً، كما دعمت استقرار سكانها وازدياد أعدادهم، فضلاً عما رافق ذلك من اتساع في العمران وتطور في مستوى الحياة في تلك المدن والقرى خلال القرن التاسع عشر.

لقد ارتبطت ولاية طرابلس الغرب بالمراكز التجارية جنوب الصحراء (واداي، كانم، برنو، تمبكتو، كانو)[2] بشبكة من الطرق التجارية الرئيسية، التي تكاد تمر بأغلب المدن والقرى والبوادي بالولاية، الأمر الذي جعل من سكان الولاية وسطاء تجاريون ذوو أهمية خاصة في حركة التجارة العالمية، وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على حياة السكان في المدن والقرى والبوادي الطرابلسية[3].

---

[1]– قرضاب، أسماء على عمر، **التجارة بأفريقية في العهد الأغلبي**، (طرابلس: منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2010)، ص. 214،215.

[2]–Boahen, A. Adu, **The Caravan Trade in the Nineteenth Century**, *The Journal of African History*, Vol. 3, No. 2, Third Conference on African History and Archaeology: School of Oriental and African Studies, University of London, 3–7 July 1961, pp. 353.

[3] – شرف الدين، إنعام محمد، **مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي**، (طرابلس:

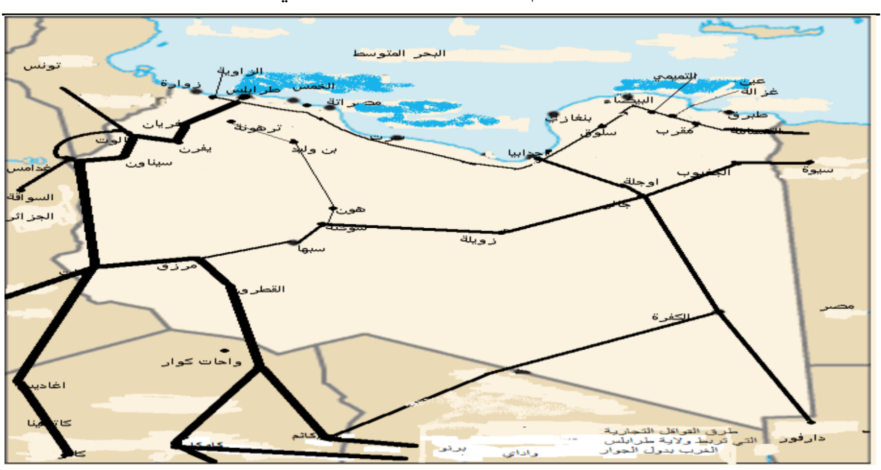
ولعل من أهم تلك الطرق التي ارتبطت بها ولاية طرابلس الغرب، الطريق التجاري الرابط بين مركز الولاية مدينة **طرابلس وغات** عبر "غريان، يفرن، نالوت، سيناون، غدامس، غات" والذي يتفرع من غات إلى طريقان، **الأول:** "غات، كانو، تمبكتو"، **والثاني:** "غات، مرزق، القطرون، كوار"، ثم تتفرع من واحات كوار ثلاث طرق، **الأول:** "كوار، وادي"، **والثاني:** "كوار، كانم" و**الثالث:** "كوار،كاوكا، برنو"[1] والذي سيمثل المجال الجغرافي لهذه الدراسة.

طرق القوافل التجارية التي تربط ولاية طرابلس الغرب بالمراكز التجارية المجاورة[2]

= منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 1998)، ص.63.

[1]- Johnson, Marion, **Calico Caravans: The Tripoli-Kano Trade after 1880**,T*he Journal of African History*, Volume 17 , Issue 01, January 1976, P. 98. أيضاً الموصلي، ياسين شهاب، **الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي1835-1911**، (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2006)، ص. 157،158.

2-* تم رسم الخرائط الخاصة بطرق القوافل التجارية بناءً على المعلومات الواردة بالمصادر والمراجع التاريخية والتي تتحدث بوضوح عن الأماكن والمسافات ونقاط الانطلاق والتوقف.



فبالرغم من الأهمية الخاصة التي كان يكتسيها الطريق التجاري الرابط بين مركز الولاية **مدينة طرابلس وغات عبر** "**غريان، يفرن، نالوت، سيناون، غدامس**" خلال القرن التاسع عشر إلا أن هذا الطريق لم يعد يكتسي نفس الأهمية ويؤدي نفس الدور الاقتصادي والاجتماعي في مطلع القرن العشرين بسبب انحسار القوافل التجارية المارة به ثم توقفها تماماً في سنوات 1910/1911م، الأمر الذي دفع سكان المدن والقرى والبوادي الواقعة على هذا الطريق للهجرة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي خلو تلك من المناطق من ساكنيها، ما يدفع إلى إثارة السؤال الإشكالي التالي:

ما هي أسباب انحسار ثم توقف تجارة القوافل بين ولاية طرابلس الغرب والمراكز التجارية جنوب الصحراء؟ وما أثر ذلك الانحسار والتوقف للتجارة على سكان المدن والقرى التي تمر بها طرق القوافل التجارية وتركيبتها الديموغرافية؟

فرضية الدراسة

لعل احتلال فرنسا للمراكز التجارية جنوب الصحراء، وترسيمــها للحدود بين

تونس الخاضعة لسيطرتها، وولاية طرابلس الغرب الخاضعة للعثمانيين، ومحاولة فرنسا نقل طرق التجارة من طرابلس إلى "تونس والجزائر" كان السبب الرئيس في انحسار تجارة القوافل الطرابلسية ثم توقفها تماماً سنوات 1910/ 1911م، الأمر الذي أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية بالمناطق التي كانت تمر بها القوافل التجارية، وبالتالي إلى تغيّر تركيبتها الديموغرافية، بمعنى أن ازدهار الحركة التجارية للقوافل في القرن التاسع عشر عبر الطريق التجاري الرابط بين "**طرابلس، غدامس، غات**" أدى بالنتيجة إلى انتعاش الوضع الاقتصادي بالمناطق التي يمر عبرها هذا الطريق، وبالتالي إلى استقرار الوضع السكاني بها، وعندما انحسرت تجارة القوافل وتوقفت في سنوات 1910/ 1911م تأثرت التركيبة السكانية لتلك المناطق وتغيرت تركيبتها الديموغرافية.

- **انحسار تجارة القوافل**

- **احتلال فرنسا للمراكز التجارية جنوب الصحراء:**

بالرغم من حالة الازدهار والتطور التي شهدتها الحركة التجارية بشكل عام، وتجارة القوافل على وجه الخصوص في ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر، إلا أن المتغيرات الدولية والإقليمية بدأت تفعل فعلها المعاكس في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، إذ بدأت الولاية تفقد أهمية موقعها بالنسبة لتجارة الترانزيت بعد تحول طرق التجارة القادمة من الدواخل نحو الغرب الأفريقي، نتيجة للجهود الأوروبية، وخاصة البريطانية منها نحو استخدام دلتا نهر النيجر لنقل السلع والبضائع بعد امتداد نفوذها إليه، والذي أدى إلى اختصار المسافة وتقليل كلفة النقل بين الدواخل الأفريقية والموانئ البريطانية والأوروبية

بشكل عام[1]، أما السبب الأبرز والأهم فيتمثل في سعي فرنسا الحثيث لتهميش طرق القوافل التجارية المارة غرب الولاية عن طريق تحويل مساراتها نحو مناطق غرب أفريقيا والجزائر التي صارت تحت سيطرتها، وزاد من ذلك توجهها للسيطرة على مناطق وسط القارة في أواخر القرن التاسع عشر كالنيجر وتشاد بدعوى محاربة تجارة الرقيق والقضاء على التجار العرب العاملين في هذه التجارة بتلك المناطق[2].

لقد كان لاحتلال فرنسا لغرب القارة الأفريقية وزحفها خلال نصف قرن تقريباً للسيطرة على كل الأقاليم الممتدة من حوض نهر السنغال، حتى المجرى الأعلى لنهر فولتا، مروراً بالحوض الأوسط لنهر النيجر، ونهر غامبيا[3]، دور كبير في انحسار تجارة القوافل الطرابلسية، وخاصة بعد سيطرة فرنسا على المراكز التجارية في تلك الأقاليم (سكوتو، كانو، تمبكتو) سنة 1895م، وتحويل طرق تجارتها إلى

---

[1]- حامد، رؤوف عباس، **أفريقيا الحديثة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، د.ت)، ص.56-58.

[2]- بو عزيز، يحيى، **اهتمامات الفرنسيين في جنوب الصحراء من خلال ما كتبوه ومن استفادتهم من طرق القوافل في غزوها**، مجلة البحوث التاريخية، العدد الثاني، السنة الثالثة، (طرابلس: مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، يوليو 1981)، ص.371,372.

[3]-التكيتك، جميلة محمد، **العملات والسلع المتداولة في تجارة القوافل بين طرابلس الغرب وبلاد السودان الغربي في العهد العثماني الثاني**، مجلة كلية الآداب، جامعة الفاتح، العدد الثالث عشر،(طرابلس: 2011)، ص. 257.

"تونس، والجزائر، والمغرب" وموانئ غرب أفريقيا[1]، وعلى الرغم من تأثير هذه السيطرة النسبي على تجارة القوافل مع مراكز غرب أفريقيا، إلا أنها لم تؤد إلى توقف تجارة القوافل الطرابلسية آنذاك لارتباطها بالمراكز التجارية الواقعة في وسط جنوب الصحراء "واحات كوار، كانم، وبرنو" التي لم تسيطر عليها فرنسا بعد، ولذلك لم تتمكن فرنسا من تحويل طرق القوافل التجارية كلياً من أراضي ولاية طرابلس الغرب إلى الأراضي الخاضعة لسلطتها، واحتكار التجارة مع أفريقيا جنوب الصحراء، فعملت على احتلال واحات كوار – نقطة التقاء القوافل القادمة من الشمال والقوافل القادمة من الجنوب–وإخضاعها لسلطتها أوائل سنة 1910م[2] ومنعت بذلك القوافل الطرابلسية من ارتيادها بالقوة، وهو ما توضحه بجلا رسالـــة

[1] -Lydon, Ghislaine, **Contracting caravans: partnership and profit in nineteenth and early twentieth-century trans-Saharan trade** ,*Journal of Global History* (London;2008) , P.90. أيضاً التكيتك، جميلة محمد، **تهديدات السلب والنهب في تراجع تجارة القوافل الطرابلسية في العهد العثماني الثاني من خلال الوثائق التاريخية كنموذج**، مجلة كلية الآداب، جامعة الفاتح، العدد السابع عشر، (طرابلس: 2011)،ص.104.

2- **وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية، 1881-1911م**، جمع وترجمة الحاج عبد السلام أدهم، ترتيب وتقديم أحمد صدقي الدجاني، الوثيقة رقم (155)، رسالة من متصرف فزان إلى الولاية يحث فيها على احتلال برنو وتيبسيتي، ص. 273، وكذلك الوثيقة رقم (89)،رسالة من متصرف فزان إلى الولاية يعرض فيها السيطرة على مملكة كوار الكائنة في وسط أفريقيا الشمالية، ص. 145،146.

أهالي فزان إلى نائب فزان في استانبول التي تشير إلى أن " المفرزة الفرنسية قتلت حمالة القافلة الذاهبة إلى كوار، ... القتلى اثنان وعشرون،.. ومن القطرون أربعة مجاريح،.. البضائع والجمال نهبت،.. سد الطريق،.. ضاعت أموالنا وتجارتنا)[1].

وقد قامت فرنسا في بادئ الأمر بسد طريق القطرون – كوار، باستخدام القوة، وفتح طريق جديد يربط واحات كوار بغات[2] القريبة من الجزائر مباشرة، لكن العداء المستحكم في ذلك الوقت بين قبائل الطوارق – القاطنين بغات والصحارى القريبة منها- وقبائل التبو – المقيمين بمرزق والقطرون وصحراء شمال كوار- حال دون استخدام ذلك الطريق، يضاف إلى ذلك أن أهالي وتجار فزان رفضوا بشكل قاطع استخدام هذا الطريق؛ لأن ذلك يعني القضاء نهائياً على تجارتهم، الأمر الذي أجبر حكام الولاية على عدم التعاون مع الفرنسيين ورفض مشروع الطريق الجديد[3]، ومع ذلك فقد استمر الفرنسيون في إغلاق طريق (القطرون – كوار).

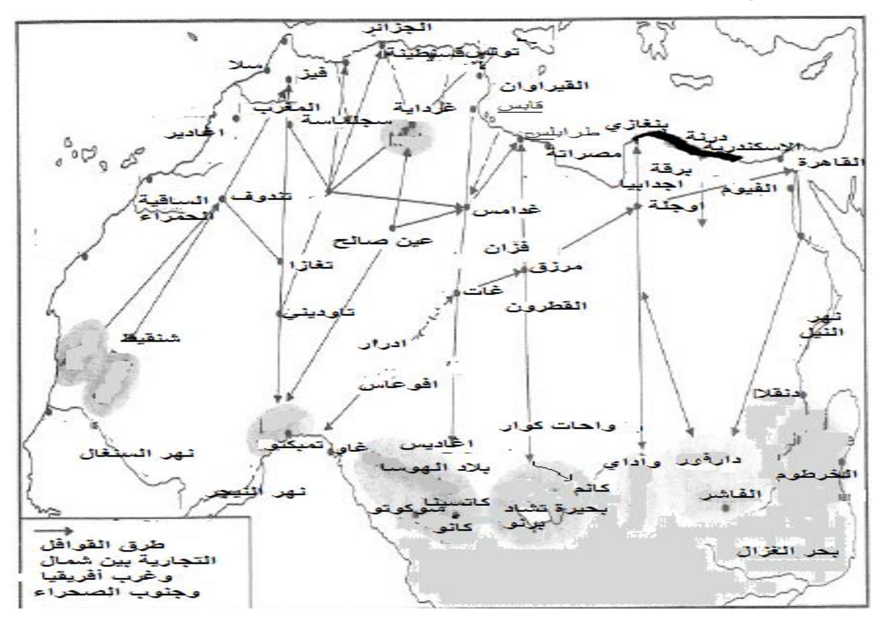
---

[1]- المصدر نفسه، وثيقة **رقم (150)**رسالة من أهالي فزان إلى نائب فزان في استانبول، ص. 260.

[2]- كان إقليم غات الواقع جنوب غرب ولاية طرابلس الغرب ذا أهمية إستراتيجية، واقتصادية بموقعه المحاذي للحدود الجزائرية، والقريب من مراكز التجارة جنوب الصحراء (تشاد والنيجر)، وقد تم ضمه إلى الإدارة المباشرة في طرابلس الغرب سنة1875م. ضياف، نجمي رجب، **مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر**،(طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1999م)، ص. 115.

[3]- **وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية، 1881-1911م**،وثيقة **رقم (152)** رسالة

طرق القوافل التجارية بين شمال وغرب أفريقيا وجنوب الصحراء*



لقد كان إغلاق طريق القطرون – واحات كوار، ومن قبله طريق غدامس – كانو يمثل ضربة قوية لاقتصاد ولاية طرابلس – الذي كان يعتمد على التجارة بشكل عام وتجارة القوافل على وجه الخصوص – الأمر الذي دفع الأهالي والتجار في المناطق التي تمر بها القوافل التجارية، وبمساعدة متصرفية فزان، إلى فتح طريق جديد للوصول إلى "كانم، برنو، واوادي" وذلك عبر "القطرون –تيبسيتي، واداي" والتي منها يتفرع طريقان، الأول: "واداي، كانم، برنو"، والثاني: "واداي –

* من وكيل متصرف فزان إلى الولاية، ص.260،261.

دارفور"[1].

لكن فرنسا بدأت تعد العدة لاحتلال ما تبقى من المراكز جنوب الصحراء "برنو، تيبسيتي، واداي" الأمر الذي دفع متصرف فزان إلى مخاطبة الولاية مطالباً العثمانيين بضرورة الإسراع بالاستيلاء على برنو وتيبسيتي قبل الفرنسيين لضمان تدفق القوافل التجارية والتعامل الاقتصادي مع أفريقيا جنوب الصحراء، وموضحاً الأخطار السياسية والاقتصادية التي قد تنجم عن استيلاء الفرنسيين على تلك المناطق، حيث كتب متصرف فزان يقول " إن فرنسا تعد العدة للاستيلاء على برنو وتيبسيتي، لزاماً غير مفارق، لإمبراطوريتها الأفريقية، إن هذين الإقليمين بقدر لزومهما لفرنسا من البديهي أنهما ألزم لنا،... إن فرنسا ترى نفسها ملزمة بالاستيلاء على هذه الأنحاء لتبديل مجرى ينابيع ثروة دلتا بحيرة تشاد إلى تونس، أما نحن فإننا بها منذ عصور أصحاب هذه الطرق فيجب علينا انتهاز الفرصة والمبادرة قبل الفرنسيين، وإذا ضاعت برنو فإن جهودنا المبذولة في تيبسيتي ستذهب هباء، وتصاب مساعينا لاقتطاف ثمرتها بالعقم، إن فرنسا تريد الاستيلاء على برنو وتيبسيتي لاستكمال إمبراطوريتها؛ لأن فرنسا لا يمكن بقاءها في أفريقيا الوسطى ما لم تحتل هذه الأرجاء، وذلك يعني الموت لنا، إن تلك المناطق هي الطريق الوحيد للعالم الإسلامي والتجارة مع أفريقيا الوسطى، إن عدم المبادرة للاستفادة من هذا الطريق تعني الانتحار... إن - معاذ الله- احتلال فرنسا لبورنو يعني محو فزان وطرابلس وبنغازي، إننا إذا استولينا على بورنو فإنه سيزداد

[1]- **المصدر نفسه**، وثيقة **رقم (155)** رسالة من متصرف فزان للولاية، ص. 273.

اختلاطنا بأفريقيا الوسطى، وسيكون لذلك تأثير كبير على سياستنا الخارجية، إن فرنسا ستضطر لمسايرتنا من أجل الحفاظ على ممتلكاتها في الجنوب، وربما ستحجم عن العسف والظلم الذي تعامل به مسلمي تونس والجزائر وكاوار، ودلتا بحيرة التشاد، وتمنحهم حقوقهم المشروعة، أما إذا استولت فرنسا على هذه الأقاليم – التي هي طريق الاتصال الوحيد للعالم الإسلامي بأفريقيا الوسطى فإننا نحن العثمانيون سنصاب من الوجهة السياسية والاقتصادية، بضربة مميتة لا يمكن تلافي أضرارها... وبما أن الفرصة مواتية لنا – أن فرنسا تحضر لمناجزة واداي فإن من الضروري أن نتقدم لنستقر في بورنو، إن العلم العثماني الذي سيرفع هناك سيبعث القوة في نفوس الواداويين، وربما يسبب إلى رجوع الفرنسيين عن نواياهم وتصبح واداي أيضاً لنا"[1]

توضح الوثيقة السابقة بجلاء مدى أهمية المراكز التجارية جنوب الصحراء لاقتصاد ولاية طرابلس الغرب، والآثار التي قد تنجم عن استيلاء الفرنسيين عليها، فاحتلال فرنسا لتلك المراكز، ومنع القوافل التجارية الطرابلسية من ارتيادها، وتغيير طرق التجارة الصحراوية التي تمر بمدن وقرى الولاية بأخرى بديلة تربط الشمال بالجنوب عبر الأراضي التي تسيطر عليها فرنسا "كوار، أغاديس، الجزائر، تونس" يعني توقف تجارة القوافل الطرابلسية، وتدهور الحياة الاقتصادية بالمناطق التي كانت تمر طرق القوافل عبرها، وبالتالي تدهور اقتصاد الولاية بشكل عام وهو ما عبرت عنه الوثيقة بشكل صريح بـ"محو فزان وطرابلس

[1]– المصدر نفسه، وثيقة رقم **(155)** رسالة من متصرف فزان للولاية، ص. 273.

وبنغازي".

من الواضح أن السلطات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب بل وفي الأستانة ذاتها لم تعر تلك المراسلة الاهتمام التي تستحق، أو أنها في وضع لا يسمح لها باتخاذ خطوات جريئة تحول دون وقوع التحذيرات التي أبلغ عنها متصرف فزان[1]، وبالتالي استطاعت فرنسا الاستيلاء على تلك الأقاليم وتنفيذ مخططها كاملاً[2] دون أية عراقيل عبر طريقين متوازيين متزامنين لضرب تجارة القوافل الطرابلسية، الأول: احتلال المراكز التجارية جنوب الصحراء - كما سبقت الإشارة، والثاني: ترسيم الحدود بين ولاية طرابلس الغرب الخاضعة للعثمانيين، وولاية تونس التي أصبحت تحت النفوذ الفرنسي لتُنهي ما بدأته من سيطرة على طرق التجارة.

- **ترسيم الحدود الطرابلسية التونسية:**

بالرغم من أن احتلال فرنسا لتونس كان منذ العام 1881م إلا أن ترسيم الحدود مع السلطات العثمانية - التي كانت تسيطر على ولاية طرابلـس الغـرب

[1]- بدأ التراجع العثماني أمام القوى الأوروبية منذ مطلع القرن التاسع عشر عندما بدأت تلك القوى استغلال قضايا حقوق الأقليات العرقية والدينية كوسيلة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية والضغط عليها تجاه تبني النظم الأوروبية، تلا ذلك سياسة الانفتاح العثماني أمام الامتيازات الأجنبية ، لينتهي الأمر بتقاسم الدول الأوروبية لممتلكات ما صار يعرف بالرجل المريض.

[2] -Harmann, ,Ulrich '**The dead ostrich: life and trade in Ghadames (Libya) in the nineteenth century**', *Die Welt des Islams, international Journal for the Study of Modern Islam.*Vol.38,Issue. 1, March,1998, p. 11.

منذ عام 1551م - لم يتم إلا لاحقاً، وبعد أن أكملت فرنسا سيطرتها على كل المراكز التجارية جنوب الصحراء، واستكملت ما كانت تطمح إليه من السيطرة على طرق القوافل بين الشمال والجنوب، وبالتالي احتكار تجارة السودان الأوسط والغربي الذي صار تحت سيطرتها من جهة، وربط مستعمراتها عبر طرق القوافل التجارية دون أن تمر تلك القوافل بأراض لا تخضع لسيطرتها من جهة ثانية[1].

في 29 مايو 1910م تم ترسيم الحدود بين ولاية طرابلس الغرب وتونس بموجب اتفاقية بين العثمانيين والفرنسيين، وقد تكونت هذه الاتفاقية من أربع مواد رئيسية ومادة إضافية، إلا أن الملفت للنظر في هذه الاتفاقية ما تضمنته المادة الأولى منها والتي نصت على " أن الحدود بين إمارة تونس وولاية طرابلس الغرب، تبدأ من نقطة رأس أجدير الكائنة على ساحل البحر الأبيض، وتتجه من الشمال إلى الجنوب تاركة كافة المياه الكائنة غربيها لتونس"[2].

إن هذه الفقرة من المادة الأولى من اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين تنص بشكل صريح على حرمان المدن والقرى الطرابلسية الواقعة بالقرب من هذه الحدود المفترضة من مصادر المياه، ما يعني بالنتيجة ضرب كل الأنشطـة الاقتصاديــة

[1] - Newbury ,C. W, **North African and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century: A Re-Evaluation**, *The Journal of African History*, Vol. 7, No. 2 (1966), p. 234.

[2] - وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية، 1881-1911م، الوثيقة **رقم (151)** الاتفاقية الخاصة بترسيم الحدود بين تونس وطرابلس الغرب والموقعة في 29 مايو 1910م بطرابلس الغرب، ص.279،280.

بها "الزراعة، الرعي" بالإضافة إلى التجارة التي أقفلت طرقها، وربما كان الهدف من ذلك العمل على تفريغها من السكان بإغلاق سبل العيش أمامهم، وإجبارهم على النزوح باتجاه الأراضي التونسية، التي أضحت أكثر جدباً للسكان وأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية، فطرق القوافل التجارية قد تحولت إلى تونس، لأن الطرق البرية – التي تسلكها القوافل التجارية-والتي تُحَدد معالمها من خلال آبار المياه في أغلب الأحيان، أصبحت بموجب هذه الاتفاقية داخل الأراضي التونسية الخاضعة للفرنسيين، وتم تأكيد ذلك بموجب الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الاتفاقية والتي تنص صراحة على " أن تترك الطريق العسكري الممتد من ذهيبة إلى جنين في تونس"[1]، الأمر الذي يعني أن الطريق الممهد، والذي يعرف بالطريق العسكري منذ زمن الاحتلال الروماني لهذه الأقاليم قد أصبح ضمن الأراضي الخاضعة للفرنسيين، وهو الطريق الذي كانت تسلكه القوافل التجارية من نالوت حتى غدامس.

لقد أصبح الطريق التجاري الأهم للقوافل الطرابلسية، بموجب هذه الاتفاقية ضمن الأراضي التونسية الخاضعة لسيطرة الفرنسيين، وبالتالي حرمت المدن والقرى الطرابلسية من مداخيله الاقتصادية، لتخرج بذلك من دائرة التجارة العالمية[2].

[1]- وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية، 1881-1911م ، الوثيقة **رقم (151)**،الاتفاقية الخاصة بترسيم الحدود بين تونس وطرابلس الغرب والموقعة في 29 مايو 1910م بطرابلس الغرب، ص.262.

[2]- شرف الدين، إنعام محمد، المرجع السابق، ص. 61.

إن عملية ترسيم الحدود بين طرابلس الغرب - وتونس التي سعت فرنسا إلى إجرائها بموافقة العثمانيين لم تكن تهدف إلى إقصاء الطرابلسيين من ممارسة النشاط التجاري فحسب، بل ومنع الأهالي أيضاً من ممارسة النشاط الزراعي والرعوي، من خلال حرمانهم من أراضيهم الصالحة للزراعة والرعي[1]، والتي صارت بموجب اتفاقية ترسيم الحدود خارج إطار حدود الولاية وتحت سيطرة الفرنسيين، الأمر الذي دفع الأهالي إلى التقدم بشكوى لدى السلطات العثمانية لتبيان حجم الضرر والإجحاف الذي لحق بهم، والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي ستنتجم عن ذلك، فقد بعث سكان قضاء نالوت -الملحق بلواء الجبل الغربي، التابع لولاية طرابلس الغرب - بشكوى إلى السلطات العثمانية جاء فيها: "نحن أهالي قضاء نالوت قد لحقنا إجحاف كبير بسبب تحديد الحدود الجاري بين الدولة العثمانية وبين إمارة تونس، إذ أن أرضنا التي ورثناها عن آبائنا وأجدادنا والبالغ طولها عشرين ساعة، ضمتها لجنة التحديد إلى تونس، بينما نجد قضاءنا بتونس وادي العشوش، والرمادي، والبرقة، وحوض الشب والرمل، فإن تجاوز الحدود المذكورة وضم أراضي قضاءنا إلى تونس عملية لا تجوز، فإذا جوزت دولتنا

[1]- تقع منطقة الجبل الغربي إلى الجنوب من سهل جفارة، ضمن امتداد جبال أطلس الممتدة من المحيط الأطلسي، وتمتد المنطقة (في الولاية) من الحدود التونسية الجزائرية غرباً حتى حدود غريان الشرقية بمسافة تقدر بنحو 200 كلم تتخللها بعض الوديان والعيون المائية،كما تمتاز تربتها بالخصوبة والتماسك، وهي صالحة للرعي والزراعة وغرس مختلف أنواع الأشجار وخاصة أشجار الزيتون. محمد ناجي محمد نوري، **طرابلس الغرب**، ترجمة: أكمل الين محمد إحسان، (طرابلس: دار مكتبة الفكر، 1973م)، ص.37.

السنية إجراء اللجنة المجحف، فإننا سنضطر للمهاجرة إلى تونس من وراء أرضنا لتأمين معيشتنا، وسنقلب نالوت إلى خرابة"[1].

توضح شكوى أهالي قضاء نالوت بشكل جلي ما ترتب على ترسيم الحدود من ضرر اقتصادي لهم، وانعدام أي سبل أخرى للعيش أمامهم سوى النزوح إلى أراضيهم الصالحة للاستغلال الزراعي والرعوي، والتي صارت الآن خارج إطار حدود الولاية.

كما بعث أهالي قضاء غدامس أيضاً بشكوى أخرى تندرج ضمن نفس السياق، وتوضح حجم الإضرار الاقتصادية الناجمة عن ترسيم الحدود مع السلطات الفرنسية بالجزائر على سكان تلك المناطق، جاء فيها:" المستدعين أهالي قضاء غدامس نفيدكم أن الأراضي التي بين قضاءنا وبين الآبار الكائنة على الحدود القبلية المسماة (السواقة) في الجزائر، والتي على بعد ستة أيام من مركز القضاء، تتألف من أراضي خالية وغير صالحة للزراعة، لم يسبق للسواقة قطعياً أن تجاوزوا الحدود إلى هذا الجانب، إن الحدود التي عرضت اليوم على مسافة ثلاثين دقيقة من مركز القضاء، وبما أن هذا الحال سبب لضياع حقوقنا المشروعة بادرنا لعرض حالنا:

1. إن الرتم وغيره من النباتات والأشجار البرية الكائنة في الأراضي والرمال التي

---

[1]- **وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية،** الوثيقة رقم (157) نسخة من ترجمة المضبطة الواردة من السكان المحليين لقضاء نالوت الملحق إلى لواء الجبل الغربي التابع لولاية طرابلس الغرب، ص.279،280.

بين قبيلة السواقة وغدامس هي مراعي لحيواناتنا وإبلنا، وبما أن هذه الأراضي المذكورة ألحقت بجمعة السواقة فإن ذلك سيؤدي إلى إخفاء حيواناتنا.

2. لما كان الحصول على الحطب والفحم الذي من الضروريات الحياتية الذي لا يتوفر إلا في الأراضي المذكورة، وأصبح بعد الآن لا يمكن الحصول عليه فقد غدا له تأثير بالغ الضرر على شؤون حياتنا.

3. ... أن الحدود الموضوعة على مسافة نصف ساعة توجب ضياع حقوقنا، وبالأحرى تسبب خراب قضاءنا."[1]

تبين هذه الشكاوى بوضوح حجم الأضرار الاقتصادية الناجمة عن عملية ترسيم الحدود – التي قامت بها السلطات الفرنسية ووافق عليها العثمانيون بين ولاية طرابلس الغرب وكل من تونس والجزائر– ليس على سكان تلك المناطق فحسب بل وعلى اقتصاد الولاية بشكل عام، وانعدام سبل الحياة في تلك المناطق مع توقف الأنشطة الاقتصادية التي كان يعتمد عليها الأهالي نتيجة للسياسات الاستعمارية الفرنسية والتي عبر عنها الأهالي بكل وضوح بأنها تعني (الخراب)، إلا أن السلطات العثمانية لم تعر ذلك الأمر الاهتمام الذي يستحق ولم تفعل شيئا حيال تلك الحدود – التي رسمتها فرنسا بما يتناسب وأهدافها وسياساتها الاستعمارية –دون إدراك لحجم المخاطر والأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي ستؤول عنها، فسياسات فرنسا لم تكن تهدف لترسيم الحدود والإشراف على

[1]- المصدر نفسه، الوثيقة رقم (157)، ترجمة نسخة من مضبطة واردة من أهالي غدامس، ص. 220.

تحديدها على الأرض فقط، بل انتهت بإغلاق كل الطرق التجارية المارة عبر تلك الحدود، ومصادرة أراضي الأهالي الزراعية والرعوية – التي صارت بموجب اتفاقيات ترسيم الحدود خارج إطار حدود ولاية طرابلس الغرب – ومنحها للسكان الذين أصبحوا داخل إطار الحدود التونسية[1] والجزائرية، ما يعني بالنتيجة تدهور الوضع الاقتصادي في تلك المناطق بشكل خاص، وتأثر اقتصاد الولاية بشكل عام.

وحتى المقترحات الخجولة – التي تقدم بها أحد نواب الجبل لحل مشكلة سكان الجبل، الذين فقدوا تجارتهم وأراضيهم الزراعية والرعوية، وفقدوا سيطرتهم على طرق التجارة وأسواقها، والتي تقضي بتعويض أولئك السكان وحفر آبار جديدة داخل حدود ولاية طرابلس الغرب[2] للأهالي الذين أجبروا على التنازل على آبارهم التي صارت خارج حدود الولاية- حتى تلك المقترحات لم تكن محل اهتمام السلطات العثمانية ولم تقم حيالها بأي إجراء، تاركة الأهالي وحدهم يواجهون ما ترتب على تلك الأنشطة السياسية من نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة الضرر.

- **الآثار الاقتصادية والاجتماعية**

لقد كانت السياسات التي اتبعتها فرنسا في مستعمراتها جنوب الصحراء، وفي تونس والجزائـر سبباً رئيسياً ومباشـراً في انحسار تجارة القوافـل ثم توقفها، وفي

[1]– المصدر نفسه، الوثيقة رقم (157)، رسالة من سليمان الباروني إلى نائب الجبل الغربي إلى الصدر الأعظم ، ص. 287.

[2]– ملفات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، (دار المحفوظات التاريخية سابقاً)، وثيقة رقم (13)، ملف الوثائق الاقتصادية.

تدهور النشاط الاقتصادي الرعوي والزراعي في مدن وقرى الجبل الغربي بولاية طرابلس الغرب، ومن ثَم في تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل شبه كامل في تلك الأرجاء، الأمر الذي كان له تأثيراته المباشرة وانعكاساته ليس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الجبل الغربي فحسب؛ بل على اقتصاد الولاية بشكل كامل، حيث توضح الوثيقة التاريخية التالية – والتي هي عبارة عن برقية من وكيل متصرف الجبل إلى الولاية بتاريخ 29 مارس 1911م – الوضع المأسوي الذي آل إليه اقتصاد المنطقة، والظروف المعيشية الصعبة التي صار يعيشها الأهالي جراء تلك التطورات حيث يقول " يفهم من الأخبار التي تردنا من توابع اللواء عن حالة الأهالي أنها مؤثرة وتبكي كل من له حمية، نسمع هذه الأيام بمن يموت من الجوع في كل الأنحاء، وهذا الحال غير خاف عن الأنظار، إن بلدة مركز اللواء (يقصد يفرن) بالرغم من كونها بلدة صغيرة تتكون من عشرين أو ثلاثين منزل، فقد أصبحت في حالة لا يمكن التنقل داخل البلدة من كثرة المتسولين، إن تجمع ثلاثة أو خمسة منهم أمام أحد الأبواب، وأنين المتألم الذي يصدر عنهم، وبخاصة النساء المسلمات العاريات، والمتسولات اللاتي يحملن أطفالهن وهم في حالة النزع يشكلون منظراً جد مؤلم ومؤثر، بالأمس تعرض أحدهم لخطر الموت من جراء تنقيبه في المزبلة وأكله الفضلات لتسكين آلام جوعه، واليوم فإن أحدهم في حالة النزع بسبب أكله لفضلات الكناسة، إننا لا نملك أية وسيلة للحيلولة دون هذه النكبة العمومية، ومع ذلك فقد شكلنا جمعية من موظفي اللواء والأعيان لجمع الإعانات، إن هذه العملية التي لا تجدي النفع المرجو لها في هذا المحيط الذي يباع فيه كل شيء بأضعاف ثمنه، ,إن جمع

الإعانة من الموظفين الذين لا يكفيهم راتبهم لا يسبب إلا في زيادة ضائقتهم؛ لأنه بعد يوم واحد من توزيع المساعدة يزيد عدد السائلين، وإذا ما داع في القرى المجاورة نبأ توزيع الإعانة يسبب إلى هجوم الجائعين على بلدة المركز، ويسبب في عدم جدوى المساعدة الواقعة.

أما الأعيان المحليين فإنهم بسبب فقدهم للأنعام التي ماتت بسبب الجفاف المستمر منذ أعوام، فقد أصبحوا ليس غير قادرين على الإسعاف فحسب؛ بل غير قادرين على إعاشة أنفسهم، وبما أنه ليس ممكناً تجاهل الحال الحاضرة التي يلاحظ أنا قد تؤدي للكثير من المساوئ والمحاذير فإني أسترحم جداً من مقامكم الكريم المتصف بالرحمة أن تتخذوا إجراءً عاجلاً لتخليص الفقراء والعجزة من الموت"[1].

وبالرغم من أن إدارة الولاية عملت، بناءً على هذه البرقية، على إيجاد حل مؤقت لسد حاجة السكان للطعام، فصرفت لهم مبالغ مالية لشراء الدقيق والخبز وتوزيعها على الجياع، إلا أن هذا الإجراء لم يحل المشكل الاقتصادي الذي يواجهه السكان، ويوقف حالة الفقر والجوع التي بدأت تتزايد بشكل مطرد مع توقف حركة التجارة البرية ومصادرة الأراضي الزراعية والرعوية، اللتان كانتا تمثلان المصدر الرئيسي لحياة السكان الاقتصاديـــة، بالإضافة إلى موجة الجفاف

---

[1]- **وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية**، الوثيقة رقم(161)، رسالة من وكيل متصرف الجبل بتاريخ 29 مارس 1911م إلى الولاية، ص. 285،286.

التي أصابت الولاية في تلك السنوات[1].

لقد كان تردي الوضع الاقتصادي- للأسباب سالفة الذكر- عاملاً رئيسياً في بروز ظاهرة الهجرة والنزوح الجماعي التي شهدتها المنطقة بحثاً عن سبل أخرى للحياة بعد توقف أسباب الحياة هناك، والتي يقدم لها وكيل متصرف الجبل وصفاً دقيقاً في برقيته التي أرسلها إلى الولاية بتاريخ 30 مارس 1911م والتي يقول فيها " الغيث لم ينزل في وقته، وما هطل منه كان قليلاً، لم ينبت العشب، فضعفت الأنعام، ونفق أكثرها، ولم يبق أمل في الاستفادة من الأراضي؛ لأن شجرة الزيتون التي كانت من قبل (زمن القوافل التجارية) تساوي مائتان وثلاثمائة قرشاً لا يوجد لها مشتري حتى بمجيدين (أربعون قرشاً)، إنهم يموتون بعادية الجوع الذي يقاسوه في قبائلهم، ولذا فإنهم يرحلون إلى جهات أخرى، حتى قيل إن الرجال يهيمون على وجوههم تاركين زوجاتهم وأطفالهم في الطرق، إن الاحتياج يشمل ثلثي الأهالي بما فيهم فساطو، ونالوت، في حالة الخروج للظاهر أو للغاية يرى بكل حزن وأسى النساء والأطفال يأكلون المزروعات اصفر لونها من العطش"[2].

تقدم هذه الوثيقة وصفاً دقيقاً للوضع الذي آلت إليه الأحوال الاقتصادية في قضاء الجبل الغربي، وتأثير ذلك على الواقع الاجتماعي والتركيبة السكانية، والذي كان نتيجة لتوقف النشاط التجـاري وتدهور النشاط الزراعي والرعـوي اللذان كـانا

[1]- ملفات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، (دار المحفوظات التاريخية سابقاً)، وثيقة رقم (1316)،(ووثيقة بدون تصنيف) ملف الصحة.

[2]- المصدر نفسه، (وثيقة غير مصنفة)، ملف الزراعة والصناعة والمعادن ، رسالة من وكيل متصرف الجبل بتاريخ 30 مارس 1911م إلى الولاية، ص. 287.

يمثلان عماد النشاط الاقتصادي في المنطقة[1]بسبب السياسات الفرنسية الاستعمارية في تونس والجزائر وجنوب الصحراء، إضافة إلى موجة الجفاف التي ضربت المنطقة وزادت من سوء الأحوال الاقتصادية.

لقد أجبر سكان ولاية طرابلس الغرب بشكل عام، وسكان قضاء الجبل الغربي بشكل خاص، على تحمل تبعات المشروع الفرنسي الاستعماري القاضي بتحقيق مصالح فرنسا السياسية والاقتصادية أولاً، والرامي إلى ربط مستعمراتها الأفريقية بطرق برية متصلة، واحتكار مواردها وربطها بالاقتصاد الفرنسي[2]، لا لذنب اقترفوه سوى أنهم ليسوا من رعايا المستعمرات الفرنسية، وأنهم من رعايا الدولة العثمانية (أو الرجل المريض) الذي صار عاجزاً عن مواجهة النفوذ الفرنسي القوي - الذي سبق وان انتزع الجزائر وتونس، وفرض كل تسويات الحدود وآليات التعامل عبرها، مع ولاية طرابلس الغرب، ليحرم الطرابلسيون - في الجزء الغربي والجنوبي الغربي من الولاية - من أهم مواردهم الاقتصادية وهي طرق القوافل التجارية والأراضي الزراعية والرعوية على طول الحدود.

لقد أدى تردي الأوضاع الاقتصادية بولاية طرابلس الغرب بشكل عام، ومناطق الجبل الغربي على وجه الخصوص، كما هو واضح من خلال الوثائق التاريخية المشار إليـها سابـقاً، إلى زيادة معـدلات الفقر والعوز، وانتشار المجاعة

1 - Dyer, Mark, **Export Production in Western Libya, 1750-1793**, *Journal of African Economic History*, No. 13 (1984), P. 120,121.

2-Newbury ,C. W, Op.cit., p.236.

بين السكان، الأمر الذي أدى بروز ظاهرة الهجرة والنزوح الجماعي وبشكل خاص باتجاه الأراضي التونسية بحثاً عن سبل العيش التي تعذر الحصول عليها في الوطن الأم بسبب السياسات الاستعمارية الفرنسية والعجز العثماني على مواجهتها، الأمر الذي أدى إلى تفريغ العديد من تلك المناطق من ساكنيها، وتغيير التركيبة الديموغرافية لمناطق الجبل الغربي، والذي يظهر جلياً من خلال التناقص الواضح في عدد سكان لواء الجبل خلال سنوات 1909، 1910، 1911م:

تقديرات النفوس بلواء الجبل الغربي في سنوات 1909-1910-1911م[1]

ر.م	السنة	1909	1910	1911	
1	الأمكنة	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	ملاحظة
2	لواء الجبل "يفرن"	92092	18184	16061	
3	ناحية ككلة	48621	14698	13348	
4	ناحية مزدة	43471	4057	3422	

[1]- وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية ، الوثيقة رقم(153)، كشف بعث به مأمور نفوس لواء الجبل، ص. 270، وأيضاً الوثيقة (167)، جدول بنفوس الولاية، مديرية نفوس ولاية طرابلس الغرب، ص. 298.

5	ناحية الحوض		6811	5857	ناحية الحوض تم جمعها مع ككلة سنة 1909
6	قضاء فساطو	48141	17736	15303	
7	ناحية الزنتان	43013	5783	4921	
8	قضاء نالوت	480	14371	12478	
9	قضاء غدامس	475	6244	6128	
10	المجموع الكلي	276567	87884	77518	

تظهر هذه الإحصائيات تقديرات عدد السكان في السنوات قيد الدراسة، وتبين بما لا يدع مجالاً للشك مدى التناقص الذي حصل في عدد السكان خلال تلك السنوات، فإحصائية عدد سكان لواء الجبل سنة 1909م والتي وردت إلى دائرة النفوس بتاريخ 26 أكتوبر 1909م ممهورة بختم وتوقيع (إبراهيم مظهر) مأمور نفوس الجبل، تبين أن سكان مدن وقرى الجبل في تلك الحقبة – التي سبقت احتلال فرنسا للمراكز التجارية جنوب الصحراء، وإغلاقها لطرق القوافل أمام التجارة الطرابلسية، وقبل ترسيم الحدود الطرابلسية التونسية- كان يتجاوز الربع مليون نسمة، ولكن مع اكتمال المشروع الاستعماري الفرنسي -الذي حظي بقبول العثمانيين – فإن أعداد سكان لواء الجبل بدأت في التناقص بشكل مطرد وملفت للنظر، حيث تجاوز التناقص المائة وثمانون ألف نسمة خلال سنة واحدة، أي أكثر من نصف عدد السكان، وفقاً لإحصائية سنة 1910م، "التي صدرت في1 أكتوبر1910م بعد سنة من الإحصائية الأولى" بسبب هجرة السكان والنزوح

الجماعي، وبسبب الموت الذي حصد أرواح المئات نتيجة الجوع الناجم عن انعدام سبل الحياة وتردي الأوضاع الاقتصادية.

ويبدو أن نزيف الهجرة والنزوح الجماعي لسكان مدن وقرى الجبل قد استمر على نفس النسق في السنة اللاحقة، حيث تبين إحصائية سنة 1911م والتي صدرت في 3 يوليو 1911م من مديرية نفوس ولاية طرابلس الغرب، تناقص عدد سكان لواء الجبل بما يقارب العشرة آلاف نسمة عن السنة السابقة، الأمر الذي يؤكد دور العامل الاقتصادي في استمرار عمليات الهجرة والنزوح للسكان.

لقد أدت الأوضاع الاقتصادية السيئة الناجمة عن توقف النشاط التجاري الطرابلسي، عبر طريق **طرابلس – غريان، يفرن، نالوت، سيناون، غدامس – غات** مع مراكز جنوب الصحراء بعد الاحتلال الفرنسي لها، وتدهور النشاط الاقتصادي الزراعي والرعوي بلواء الجبل الغربي بعد ترسيم حدود ولاية طرابلس الغرب مع تونس والجزائر وفقاً لرغبة فرنسا وقبول العثمانيين، إلى حدوث خلل كبير في التوزيع السكاني والتركيبة الديموغرافية لمنطقة الجبل الغربي بولاية طرابلس الغرب، نتيجة لدفع السكان للهجرة إلى (تونس والجزائر) وكذلك إلى مناطق جنوب الصحراء "تمبكتو، وكانو، وكانم، وواحات كوار، وبرنو، ووادي" والتي ربما توفرت بها سبل أفضل للعيش وللنشاط الاقتصادي، فالمتمعن في الإحصائيات السابقة يلاحظ تزايد أعداد السكان في المناطق الحدودية خاصة نالوت وغدامس، وتناقص أعدادهم في المدن الأخرى بالجبل وهو ما يبين توجه المهاجرين نحو الأراضي التونسية والجزائرية؛ لأن المدن الحدودية تمثل آخر نقاط

التجمع للمهاجرين لمغادرة وطنهم بحثاً عن سبل أخرى للحياة بعد أن نشر المشروع الفرنسي الخراب والموت في مدنهم وقراهم.

الخاتمة

لقد بلغت تجارة القوافل في طرابلس الغرب ذروتها ما بين سنة 1972م و 1881م ، ثم تراجعت فيما بعد نتيجة الاحتلال الفرنسي للمراكز التجارية في غرب أفريقيا وأقاليم الساحل، إضافة إلى استعمارها للجزائروتونس، وبدأت في تنفيذ سياستها الرامية إلى السيطرة على طرق تجارة القوافل وذلك باتخاذ ثلاثة خطوط مهمة :

1 – منع القوافل الطرابلسية بارتياد المراكز التجارية جنوب الصحراء .

2 – بث الفتن بين القبائل المسيطرة على طرق القوافل في الصحراء .

3- ترسيم الحدود بين مستعمراتها في الشمال الإفريقي وولاية طرابلس الغرب الخاضعة للأتراك، ونقل طرق التجارة للأقاليم الخاضعة لفرنسا .

والنتيجة كانت تدهور الاقتصاد الطرابلسي، وانتشار المجاعة ، والهجرة الجماعية من إقليم طرابلس إلى تونس والجزائر الخاضعتين لفرنسا، وكان كل ذلك تمهيدا للاحتلال الإيطالي لليبيا سنة 1911م .

المصادر والمراجع

أولاً المصادر

1. ملفات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، (دار المحفوظات التاريخية سابقاً)، ملف الوثائق الاقتصادية.
2. ملفات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، (دار المحفوظات التاريخية سابقاً)، ملف الزراعة والصناعة والمعادن.
3. ملفات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، (دار المحفوظات التاريخية سابقاً)، ملف الصحة.
4. وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية، 1881-1911م، جمع وترجمة الحاج عبد السلام أدهم، ترتيب وتقديم أحمد صدقي الدجاني، (بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، 1974).

ثانيا المراجع العربية

1. الموصلي، ياسين شهاب، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي1835-1911، (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2006).
2. حامد، رؤوف عباس، أفريقيا الحديثة، (القاهرة: دار النهضة العربية، د.ت).
3. شرف الدين، إنعام محمد، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، (طرابلس: منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 1998).

4. قرضاب، أسماء على عمر، التجارة بأفريقية في العهد الأغلبي، (طرابلس: منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2010).
5. ضياف، نجمي رجب، مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر،(طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1999م).
6. ناجي، محمد ومحمد نوري، طرابلس الغرب، ترجمة: أكمل الدين محمد إحسان، (طرابلس: دار مكتبة الفكر، 1973م)
7. التكيتك، جميلة محمد، العملات والسلع المتداولة في تجارة القوافل بين طرابلس الغرب وبلاد السودان الغربي في العهد العثماني الثاني، مجلة كلية الآداب، جامعة الفاتح، العدد الثالث عشر،(طرابلس: 2011).
8. بوعزيز، يحيى، اهتمامات الفرنسيين في جنوب الصحراء من خلال ما كتبوه ومن استفادتهم من طرق القوافل في غزوها، مجلة البحوث التاريخية، العدد الثاني، السنة الثالثة، (طرابلس: مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، يوليو 1981).

ثالثاً المراجع الأجنبية

9. Boahen, A. Adu, ***The Caravan Trade in the Nineteenth Century***, The Journal of African History, Vol. 3, No. 2, Third Conference on African History and Archaeology: School of Oriental and African Studies, University of London, 3-7 July 1961, PP.349-362.

10. Dyer, Mark, ***Export Production in Western Libya, 1750-1793***, Journal of African Economic History, No. 13 (1984), PP. 115-132.
11. Harmann, ,Ulrich ***'The dead ostrich: life and trade in Ghadames (Libya) in the nineteenth century'***, Die Welt des Islams, International Journal for the Study of Modern Islam.Vol.38,Issue. 1, March,1998, PP.4-23.
12. Johnson, Marion, ***Calico Caravans: The Tripoli-Kano Trade after 1880***,The Journal of African History, Volume 17, Issue 01, January 1976, PP. 91-107.
13. Lydon, Ghislaine, ***Contracting caravans: partnership and profit in nineteenth and early twentieth-century trans-Saharan trade*** ,Journal of Global History (London;2008), PP. 84-102.
14. Newbury ,C. W, ***North African and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century***: A Re-Evaluation, The Journal of African History, Vol. 7, No. 2 (1966), PP.226- 242.

